Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2023 Vol.6 No.1 pp:96-117

The impact of the government support on economic growth in Algeria Econometric study between 2010-2021

RAFAA Mohammed [1], DJENIDI Mourad[2]
[1]*Faculty of Economic Science, University of ALGIERS 03,Algeria, Laboratory Globalization and Economic Policies rafa.mohammed@univ-alger3.dz.*
[2] *Faculty of Economic Science, University of ALGIERS 03, Algeria, Laboratory Globalization and Economic Policies rafa.mohammed@univ-alger3.dz.*

ARTICLE INFO
Article history:
Received:29/11/2022
Accepted:06/03/2023
Online:07/03/2023
Keywords:
Government support
social support
economic growth
LRM
Budget deficit
JEL Code: H81, D63
E01, C22, H62

ABSTRACT
The Algerian Government relied on State support for some essential goods and services such as sugar subsidies Education, health, but this trend is now affecting the State's economic efficiency index and overburdening the public budget, Especially in view of the scarcity of resources and the decline in oi lprices, which exacerbated the budget deficit of 5884.9 billion Algerian dinars in the Finance Bill 2023, Nearly $42 billion, $12 billion more than last year's deficit. The aim of this study is to assess the government support impact and social remittances on Algeria's economic growth data collected and accounted for through global and local data bases, which is the multiple linear regression model (MLR) for a time series of GDP(Gross Domestic Product) was assessed on several government support time series between 2010 and 2021, using the SPSS software. The study was in line with the period during which the Algerian government approved the announcement of the reform of the support system currently in placeAs a result, the study found that each increase in government support in its various forms (education support, electricity, gas and water support, health support) has a positive impact on economic growth.

اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2010– 2021–

رافع محمد [1]، جنيدي مراد [2]
[1] كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 (الجزائر)، مخبر العولمة والسياسات الإقتصادية.
rafa.mohammed@univ-alger3.dz
[2] كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 (الجزائر)، مخبر العولمة والسياسات الإقتصادية.
djenidi.mourad@univ-alger3.dz

معلومات المقال
تاريخ الاستقبال: 2022/11/29
تاريخ القبول: 2023/03/06
تاريخ النشر: 2023/03/07
الكلمات المفتاحية
الدعم الحكومي
التحويلات الإجتماعية
النمو الإقتصادي
نموذج الإنحدار الخطي المتعدد
العجز الموازني
JEL Code:H81, D63, E01, C22, H62.

الملخص
اعتمدت الحكومة الجزائرية على تقديم دعم حكومي لبعض السلع والخدمات الأساسية على غرار دعم السكر، التعليم، الصحة، غير أن هذا التوجه بات يؤثر على مؤشر الكفاءة الإقتصادية للدولة و يثقل كاهل الميزانية العامة، خاصة في ظل ندرة الموارد وتراجع أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز الموازني الذي بلغ في مشروع قانون المالية 2023 مبلغ 5884.9 مليار دينار جزائري، ما يُقارب 42 مليار دولار، أي مايزيد عن عجز العام الماضي ب 12 مليار دولار. تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الدعم الحكومي والتحويلات الإجتماعية على النمو الإقتصادي في الجزائر، حيث تم الإعتماد على طرق التحليل الإحصائي المتقدم في تحليل البيانات التي تم جمعها وحصرها من خلال قواعد بيانات عالمية ومحلية، تمثلت في تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسلسلة زمنية خاصة بالناتج الداخلي الخام PIB على عدة سلاسل زمنية خاصة بالدعم الحكومي خلال الفترة الممتدة مابين 2010 إلى غاية 2021،وذلك باستخدام برنامج SPSS وقد توافقت دراسة هذا البحث مع الفترة التي أقرت فيها الحكومة الجزائرية إعلان إصلاح نظم الدعم المطبقة حاليا. توصلت هذه الدراسة إلى أن كل زيادة في الدعم الحكومي بمختلف أشكاله (دعم التعليم، دعم الكهرباء والغاز والماء، الدعم الصحي) تؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي ، أي أن هناك تناسبا طرديا بين المتغيرات السالفة الذكر الذكر والـ PIB.

*Corresponding Author: *RAFA Mohammed*
(cc) BY-NC

-المقدمة:

لعقود من الزمن ضلت سياسة الدعم الحكومي تمثل للعديد من الدول أداة يعول عليها لتحقيق عدة أهداف سياسية، اجتماعية، اقتصادية، لاسيما في الدول النامية، ولإعتبارات عديدة تعد هذه الدول الأكثر إحتياجاً لنظم دعم فعالة وتمويل مادي أوسع بغية مكافحة الفقر وتوفير سبل الحماية الإجتماعية لشعوبها، باعتبارها دول تسير في طريق النماء، وقد حضيت قضية الدعم على غرار باقي دول العالم باهتمام وعناية الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وخاصة في بداية السبعينيّات إلى غاية يومنا هذا، حيث تبنت فيها الجزائر سياسة اجتماعية اتجاه المواطنين عن طريق منظومة اقتصادية ذات بعد اجتماعي، وذلك نظرا للمستوى المعيشي للشعب الجزائري، فحسب بيانات التقارير التقديمية لقوانين المالية، لاسيما تقرير 2022، فقد بلغ الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية مانسبته حوالي 8.7 % من الناتج المحلي، وما نسبته 20.4 % من ميزانية الدولة، التكلفة التي باتت تتزايد بشكل مستمر من سنة لأخرى وأصبحت تشكل عبئاً على أرصدة المالية العمومية،حيث بدأت مبالغ العجز الموازني تخرج عن السيطرة وتهدد استقرار ميزانها الاقتصادي، فلا تزال سياسة الدعم هاجس أمام ارتفاع النمو جراء مزاحمة نفقاتها، على غرار تلك المتعلقة بدعم الصحة، التعليم، المواد الاستهلاكية، وكذا دعم المتقاعدين والمجاهدين وذوي الحقوق بالإضافة إلى أصحاب الدخل الضعيف وذوي الإحتياجات الخاصة، ولاسيما بعد تراجع أسعار المحروقات في بداية 2015، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يمثلما يقارب نسبة 40% من الناتج المحلي الخام، على ضوء هذا، حث الخبراء الاقتصاديين على أنه قد بات من الضروري إعادة النظرفي إصلاح سياسة الدعم، إنتقالاً من الدعم المعمم إلى الموجه، المشروع الذي تبنته الحكومة الجزائرية مؤخرا، من خلال المادة 187 من قانون المالية لسنة 2022، التي تنص على وضع جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر المؤهلة، يتشكل خصوصاً من الدوائر المعنية بالإضافة إلى المنضمات المهنية.

-إشكالية الدراسة:

يهدف الدعم الحكومي أساسا إلى مساعدة فئة معينة من المجتمع بما في ذلك الأسر المعوزة ذات الدخل المحدودأو المنعدم، بالإضافة إلى باقي الأصناف الأخرى، ولكن في غياب تأطير محكم لمنظومة الدعم، قد يتخذ مساراً آخر، فيذهب لغير مستحقيه، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على النمو الإقتصادي دون تحقيقه لأهداف الحكومة، وبالتالي وعلى ضوء ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر الدعم الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر ؟

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي، تم تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- مالمقصود بسياسة الدعم الحكومي وما هي العلاقة التي تربطه بالنمو الإقتصادي؟
- ماهي الأشكال التي يأخذها الدعم الحكومي في الجزائر؟
- فيما تتمثل اختلالات وتطلعات سياسة الدعم الحكومي في الجزائر؟

للإجابة عن الأسئلة المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- **يؤثر الدعم الإجتماعي بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي.**
- **يؤثر الدعم الإقتصادي بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي.**

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تشخيص وتقييم أثر سياسة الدعم المطبقة في الجزائر على النمو الإقتصادي من خلال:

- التعرف على أشكال الدعم الحكومي في الجزائر وإبراز حجم الموارد المخصصة له بالنسبة للناتج المحلي الخام والميزانية العامة للدولة.
- التعرف على النمو الإقتصادي واستنتاج علاقته بالدعم الحكومي.
- تقديم بعض التنائج والتوصيات الهادفة إلى إصلاح نظام الدعم.

-منهج الدراسة:

ولمعالجة هذا الموضوع والإجابة على الأسئلة، تم الإعتماد على منهج للدراسة وذلك بإستخدام المنهجالوصفي التحليلي فيما تعلق بالجانب النظري، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على المنهج الكمي، نموذج تحليل الأثر بإستخدام برنامج SPSS لقياس أثر الدعم الحكومي على النمو الإقتصادي، أما فيمايخص طرق جمع البيانات فقد تم الاعتمادعلى السلاسل الزمنية المتوفرة في قواعد بيانات وطنية وأجنبية بالإضافة إلى الدراسات والبحوث والرسائل الجامعية وكذا الوثائق والمنشورات الداخلية الصادرة عن وزارة المالية لاسيما التقارير التقديمية لقوانين المالية.

-نموذج الدراسة:

بناء على ما سبق تم بناء النموذج النظري للدراسة كما هو موضح في الشكل رقم 1.

الشكل رقم 1: النموذج النظري للدراسة

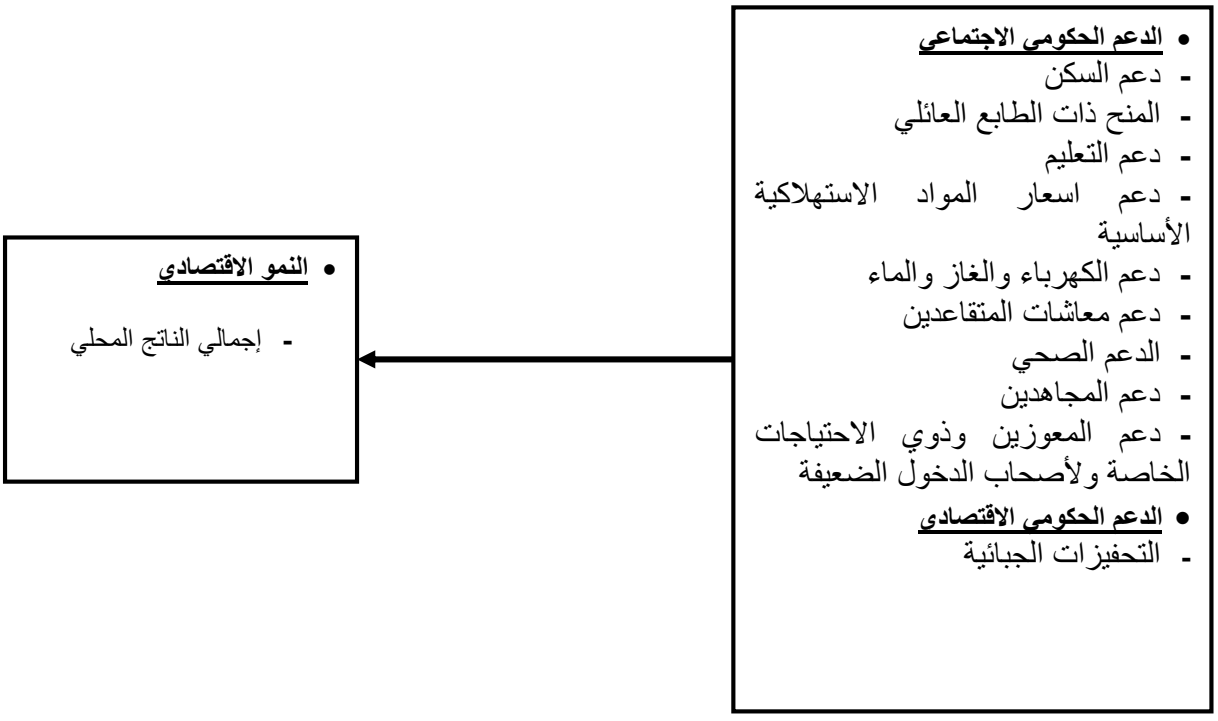

المصدر: من إعداد الباحثين.

I. الخلفية النظرية للدراسة:

ومن الدراسات والبحوث السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث تم الإستعانة ببعض الدراسات السابقة نذكر منها:

- دراسة، **سي محمد كمال و بن حبيب عبد الرزاق،** تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة منشورة في مجلة دفاتر MECAS المجلد رقم 15 العدد رقم 02، والهدف من هذه الدراسة كان تقدير وتحليل أثر الدعم الحكومي والتحويلات الإجتماعية على النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام الدالة النيوكلاسيكية خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2016 وكذلك عن طريق نموذج العزوم المعممة GMM وخلصت الدراسة إلى أن كل زيادة بـ 1 % في الدعم الحكومي والتحويلات الإجتماعية ينجم عنها زيادة تقدر بنسبر 0.2 % في النمو الإقتصادي، كما أشارت كذلك إلى مساهمة الدعم الحكومي في زيادة النشاط الإقتصادي وأنه لايقتصر فقط على خدمة الطابع الإجتماعي فقط.
- دراسة **بن قيدة مروان و بوزكري الجيلالي،** إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الإقتصادية ومتطلبات الوضع الإجتماعي، دراسة منشورة في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد رقم 17، العدد رقم 26، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، من حيث الفعالية الاجتماعية والإقتصادية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هذه السياسة واسعة الانتشار ومكلفة للغاية، وعلى الرغم من مساهمتها في رفع الغبن على ألأسر المعوزة، إلا أنها موجهة للجميع وبدون قيود، لذا اقترحت الدراسة بديلا باللجوءإلى الإصلاح عن طريق التحول التدريجي من نظام الدعم الشمولي إلى نظام التحويلات النقدية المباشرة للمستحقين فقط، مع تطوير أنظمة الحماية الإجتماعية ما يجعلها أكثر كفاءة واستجابة للمتطلبات الإجتماعية.
- دراسة **بوعقل مصطفى،** أثر سياسة الدعم الإجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر، دراسة منشورة في مجلة مجاميع المعرفة رقم 08 العدد رقم 01، الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2006–2022، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم معالجة البيانات المجمعة بواسطة برنامج SPSS $_{25}$ خلصت هذه الدراسة إلى رصد عدة تشوهات في آلية تنفيذ سياسة الدعم الاجتماعي، سواءً من حيث التكلفة أو نسبة استهداف الفئات المعنية بالدعم، وقد عمّق هذا الإنحراف من فجوة التسربات المستنزفة خارج دائرة الاستغلال وتوسيع العجز في الموازنة العامة، كما أكدت الدراسة على ضرورة مراجعة قرارات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل بالشكل الذي يضمن الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية، حاصة في ظل الإفتقار إلى مقومات الإنتقال من الدعم المعمم إلى الموجه.
- **مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة:**

الذي يلفت الإنتباه من خلال استعراض الدراسات السابقة، الاعتماد على معطيات غير حديثة، بالإضافة إلى عدم اخضاع كامل عناصر الدعم ومكوناته إلى الدراسة.

تتفق دراستنا مع باقي الدراسات السابقة في النتيجة المتوصل إليها التي تربط علاقة الدعم الحكومي بالنمو الإقتصادي على غرار دراسة دراسة، سي محمد كمال و بن حبيب عبد الرزاق.

تتميز دراستنا باستخدام معطية محينة حديثا وقرب عهدها، بالإضافة إلى إدراج كل مكونات الدعم تقريباً، لاسيما التحفيزات الجبائية التي تمثل حصة لابأس بها من حجم نفقات الدعم في الجزائر.

التعريف بمتغيرات الدراسة:

1-1- الدعم الحكومي:

في إطار التزام الدولة بدورها الاجتماعي، تسعى الجزائر كباقي الدول إلى توفير عدد من الخدمات والسلع الأساسية على غرار دعم الصحة والتعليم والسكن بأسعار مخفضة تستفيد منها جميع فئاتالمجتمع، وهو ما يطلق عليه بالدعم الصريح أو التحويلات الاجتماعية، كما تنفق خزينتها بعض تكاليف المواد الأساسية كالكهرباء والمنتجات البترولية وهو ما يُطلق عليه بالدعم الضمني، ويبرز الشكل البياني رقم 01 هيكل سياسة الدعم الاجتماعي المطبقةفي الجزائر.

1-1- 2 (الدعم الصريح) التحويلات الإجتماعية:

تعتبر التحويلات الاجتماعية إحدىأهم بنود نفقات التسيير،إذ يتم تسجيلها بصورة واضحة وصريحة في الميزانية العامة للدولة، حيث صنفتها المادة 24 من القانون 84-17 في القسم السادس (النشاطات الاجتماعية، المساعدات والتضامن)، تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية) ، وتتكون سلة التحويلات الاجتماعية من العناصر التالية: Ministère Des Finances d'Algérie"Note De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2015". Septembre 2014, P 20.)

(كمال قويدري، "دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، ديسمبر 2015، ص 137.)

1-1-2-1الدعم الموجه للسكن:

نظرا لأهمية قطاع السكن، حضي باهتمام الدولة عن طريق سياسة اجتماعية واسعة النطاق من خلال دعم مختلف صيغه، حيث تم رصد له موارد مالية كبيرة بغية حل أزمة أزمة السكن وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، مع محاولة الاستهداف بشكل أفضل عن طريق مقاربة تنويع مختلف أشكال الدعم المقدم لمختلف الصيغ منها ما يتمثل في **إعانات مالية مباشرة** تتمثل في تقديم مساعدات مالية تتراوح مابين 000 400 إلى 000 1000 دينار جزائري بهدف تهيئة القطع الأرضية أو حيازة الملكية الخاصة بالمساكن أو عمليات توسعتها، ومنها ما يتمثل **في إعانات مالية غير مباشرة،** تتمثل في عدة برامج سكنية تهدف إلى تخفيض قيمة الإيجار، أو تخفيض القيمة السوقية للسكن اعتمادا على عدة شروط يحددها التنظيم.

Politique gouvernementale dans le domaine de l'habitat, de l'urbanisme "(Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville. , rapport établi en 2015. P 04.)"et de la ville

1-1-2-2 دعم العائلات: يشمل دعم العائلات كلا من: التعويضات العائلية، دعم أسعار المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك كالحبوب، والحليب، الزيت والسكر، إضافة إلى دعم الحصول على الكهرباء،والغاز والماء، بالإضاقة إلى دعم التربية

(Ministère Des Finances d'Algérie, "Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2016", Septembre 2015. P 34.)

أ. التعويضات العائلية

تمثل التعويضات العائلية دخلا تكميليا لفائدة العمال الأجراء، حيث تتضمن كلا من المنح العائلية ومنحة التمدرس.

(Allocations Familiales 2018, P 01.)"Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale, CNAS,

ب. **دعم التعليم:** حضي التعليمباهتمام خاصلكونه قطاع حساسوذلك عن طريق تخصيص مبالغ هامة من التحويلات الاجتماعية بغرض تحسين الظروف الاجتماعية، والتي تُقدّم في شكل: منح دراسية، ضمان الإطعام، الإيواء والنقل، دعم الكتب المدرسية.

"(Gouvernement Algérienne,

Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement: Rapport National 2000-2015", Juin 2016. P 27)

ت. دعم أسعار الحبوب، والحليب، والسكر والزيت:

تتميز الجزائر على غرار العديد من الدول بدعم المواد الأساسية واسعة الاستهلاك بشكل كبير بغية تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق المحلية، و كذا دعم دخل الفلاحين من خلال المساعدات المباشرة، كما تسعىإلى تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق ذات الريفية أو ما يعرف بمناطق الظل. ويتمثل الجزء الثانيفي المساعدات، وذلك بدعم أسعار المنتجات المستوردة أو مدخلات إنتاجها، مثل: السكر، الزيت، الحليب والحبوب، عن طريق تمويل الدولة الفرق بين سعر السوق الدولي لهذه المنتجات وسعر البيع للمستهلكين والمنتجين على حد سواء، حيث تعتبر سياسة الدعم هذه مواتية لحماية القدرة الشرائية للطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانًا، وكذا أصحاب المداخيل الثابتة

. Gouvernement Algérienne, "(Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement): (Rapport National 2000-2015).", Op.Cit., P 26.

ث.دعم الحصول على الكهرباء، والغاز والمياه:

توجهت الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير قطاع الطاقة باعتباره جزء من سياسة وطنية تهدف إلى تطوير البنية التحتية للكهرباء والغاز، حيث يسمح هذا التوجه للساكنة إمكانية الحصول على الكهرباء والغاز الطبيعي الذي يعتبر أولويةً لتحسين حياة المواطن والوضع الاقتصادي للبلد، لاسيما من خلال تنويع مصادر الطاقة والنهوض بالبنية التحتية لنقل وتوزيع الكهرباء والغاز

من ناحية أخرى،اهتمت الجزائر كذلك بالمياه التي يتم تسعيرها وفق قواعد تستجيب لمبادئ الضمان الاجتماعي والتحفيز على ترشيد واقتصاد الماء، وهو ما جاء به المرسوم التنفيذي –رقم 05–13المؤرخ في09يناير 2005–، المحدد لشروط تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير، بحيث تخضع أسعار مياه الشرب لمعايير محددة.

P02.•(Comparison of Fossil-Fuel Subsidy and Support Estimates global subsidies initiative, 2017)"GSI.

هـ.دعم المعاشات

تعتبر منظومة التقاعد إحدى آليات الضمان الاجتماعي التي تسعى إلى التغلب على فقدان الدخل بسبب الشيخوخة أو الوفاة أو العجز لصالح الأفراد،وبغرضحماية قدرتهم الشرائية قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد (Fonds National des Réserves des Retraites) سنة 2006،ويتمثل الهدف منه

دعموتكوين احتياطاتمالية للمساهمة في استمرارية وديمومة نظام التقاعد' كما توجد إجراءات أخرى من طرف الدولة تسمح بالاستفادة من التقاعد لفائدة بعض الأشخاص كالمجاهدين.

(صندوقالنقد العربي، "نافذة على طريق الإصلاحات: إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية"، صندوقالنقد العربي، أبو ظبي– دولة الإمارات العربية المتحدة،2019،ص15)

و. دعم الصحة

تعتبر الاستفادة من الخدمات الصحية مبدءً أساسيا لتحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة، كونه تضمن رفاهية المواطنين، ويعد دعم الصحة –نوعيا وكميا– من أولويات الحكومة الجزائرية من خلال العمل باستمرار على تحسين تنظيم الخدمات الصحية وتطوير سبل الوقاية، ويعد مبدأ مجانية العلاج وضمان الحصول عليه من طرف المواطنين عبر كامل التراب الوطني من أهم المكاسب المقدمة.

(العوفي حكيمة، "السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2016، ص 62.)

, Op.Cit., "(Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement Rapport National 2000-2015)"Gouvernement Algérienne, .P27

ع. دعم المجاهدين

تتمتع الجزائر بنظام فريد في مجال التكفل بالمجاهدين وذوي الحقوق، يكمن في إعطاء أهمية في تحسين الوضعية الاجتماعية، والصحية والنفسية لفائدتهم، إضافة إلى الحفاظ على الذاكرة الوطنية، ويتجلى ذلك من خلال:

–دعم التغطية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق في مواصلةعمليات التكفل الطبي وتحسين الخدمات والامتيازات المقدمة لهم؛

–اقتناء تجهيزات وإنجاز مراكز الراحة لفائدة المجاهدين ومعطوبي الحرب.

–التكفل بنفقات خدمات النقل البري،والبحري والجوي؛

(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، سبتمبر 2012،)

د. دعم المعوزين، المعاقين وأصحاب المداخيل الضعيفة

تعطي الجزائر بعدا اجتماعيا لبعض فئات المجتمع من خلال تجنيد بعض آليات التضامن الاجتماعي لفائدة الأشخاص المعوقين أو المسنين، وتقديم إعانات مباشرة و غير مباشرة لفائدتهم، وذلك من خلال:

–تقديم منح مالية مباشرة للأشخاص المعاقين قدرها 10.000دينار شهريا؛

–تقديم منحة جزافية للتضامن قيمتها 3000دينار مرفقا بالتغطية الاجتماعية لكل شخص معاق بنسبة أقل من 100%؛

–محاربة الهشاشة والإقصاء عبر جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIPلفائدة الأشخاص بدون دخل من خلال الاستفادة من إعانة مالية تتروا قيمتها ما بين 7000 إلى 15000دينار شهريا؛

–تأسيس منحة للبطالة قدرها 13.000 دج؛

المرسوم التنفيذي رقم 22–254 المؤرخ في 2 يوليو 2022، الذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها.)

(وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، "السياسات الحكومية في مجال التضامن الاجتماعي"، أوت 2015، ص 04.)

2-1-. الدعم الضمني:

يعبر الدعم الضمني –من ناحية– عن الفرق بين متوسط تكلفة الوحدة ومتوسط سعر بيع بعض المنتجات، ومن ناحية أخرى عن تنازل الدولة عن بعض الضرائب والرسوم الناتجة عن المعاملات الداخلية و الخارجية، حيث يصعب قياسه أو تتبعه من سنة إلى أخرى.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الدعم الضمني في الجزائر، هو دعم سد العجز أو دعم تحقيق التوزان لصالح بعض المؤسسات ذات الطابع الإستراتيجي نتيجة لقيام الدولة بتحديد أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية عند مستوى أقل من تكلفتها الاقتصادية، مع إلزام تلك المؤسسات المقدمة لها بالسعر المقنن، ويأخذ الدعم الضمني في الجزائر عدة أشكال تتمثل في:

–دعم ضمني ذو طابع جبائي: يتمثل في جميع المزايا والإعفاءات الضريبية الممنوحة من طرف الدولة بغرض تشجيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛

–دعم ضمني ذو طابع عقاري: خاصة في مجال الحصول على الأوعية العقارية، بما في ذلك عمليات بيع الأراضي المخصصة لبرامج السكن العمومي المدعم؛

–دعم ضمني للتدخلات المالية للخزينة العمومية؛

–دعم ضمني للمنتجات الطاقوية: تشمل جميع أشكال الوقود، والكهرباء، والغاز الطبيعي بصنفيه: المخصص للاستهلاك العائلي أو ذلك الموجه لتوليد الطاقة الكهربائية؛

–دعم التوزان المالي لمؤسسة سونلغاز: تدعم الجزائر أسعار الكهرباء والغاز، وتُحدّد أسعارها إداريا؛

(وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، "السياسات الحكومية في مجال التضامن الاجتماعي"، أوت 2015، ص 04.)

(Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour "Ministère Des Finances d'Algérie, "2014. P.17).

هيكل سياسة الدعم الإجتماعي المطبقة في الجزائر:

إلتزاما ًللدولة بدورها الاجتماعي، تسعى جاهدةً إلى توفير عدد من السلع والخدمات الأساسية على غرار التعليم، والصحة والسكن، بأسعار مخفضة تستفيد منها جميع فئات المجتمع، وهو ما يعرف عليه بالدعم الصريح أو التحويلات الاجتماعية، كما تغطي خزينتها بعض تكاليف المواد الأساسية كالمنتجات البترولية والكهرباء –وهو ما يطلق عليه بالدعم الضمني–، ويبرز الشكل البياني التالي هيكل سياسة الدعم الاجتماعي المطبقة في الجزائر:(حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية، " إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، ديسمبر 2018، ص 114.)

الشكل رقم 02: هيكل سياسة الدعم في الجزائر

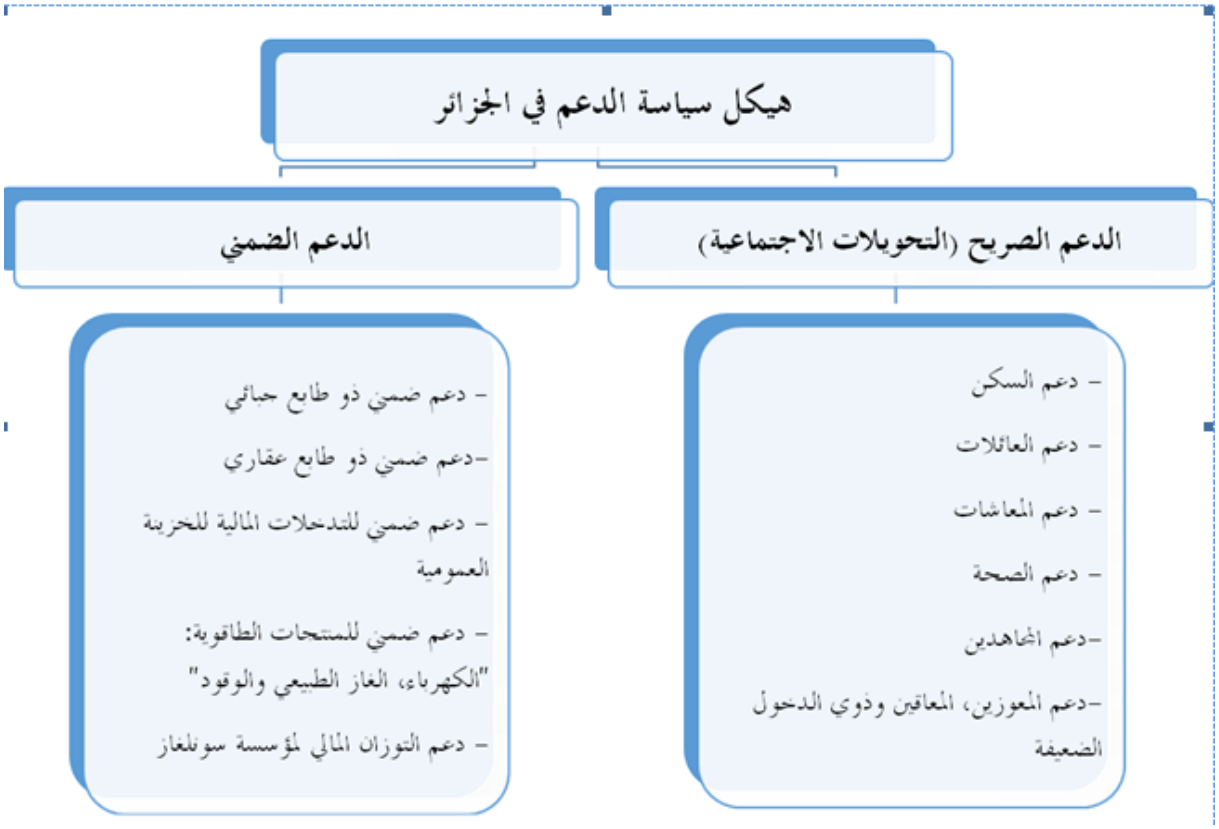

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية متابعة وإصلاح دعم وإعانات الدولة، المديرية العامة للميزانية، بالإضافة إلى التقرير التقديمي لقانون المالية.

(الجزائر، وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية، (التقرير التقديمي لقانون المالية 2022) ص 44.)

2-2-النمو الإقتصادي:

يُعرف النمو الإقتصادي بأنه الزيادة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية خلال مرحلة زمنية معينة مقارنة بفترة أخلرى، يُقاس هذا النمو الكلي بواسطة الناتج القومي الإجمال (GNP)أو إجمالي الناتج المحلي(GDP) ، وقد تستخدم بعض المقاييس البديلة أحيانًا، كما أنه قد يرتبط هذا النمو عادةً بزيادة الربح الإجمالي الذي يؤديبدوره إلى زيادة الدخل وزيادة قدرة المستهلكين الشرائية.

2-2-1: أهم النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي:

أ .نظرية النمو الكلاسيكية

تفترض هذه النظرية أن النمو الاقتصادي يتناقص مع محدودية الموارد مقابل تزايد عدد السكان، إذ يأتي هذا الافتراض نتيجة فكرة مؤسسة لدى علماء الاقتصاد الكلاسيكيين الذين يظنون أن أي زيادة في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ستؤدي بالضرورة إلى انفجار سكاني يقود إلى الحد من موارد الأمة وخفض الناتج الحقيقي وبالنتيجة، تباطؤ النمو الاقتصادي.

ب. نموذج النمو الكلاسيكية الجديدة

يوضح هذا النموذج كيف ينتج النمو المطرد من اشتراك ثلاثة عوامل هي العمل ورأس المال والتقنية، ويمثل نموذج نمو Solow-Swanأبسط صيغ نموذج النمو الكلاسيكي الجديد وأكثرها شعبية.

تفترض النظرية أن حالة التوازن الاقتصادي، على المدى القصير، تحدث نتيجة التنوع في كميات العمالة ورأس المال الذي يؤدي دورًا حيويًا في عملية الإنتاج. وتدفع بأن التغير التقني يؤثر كثيرًا في أداء الاقتصاد بصورة عامة. ومع تحديد النظرية الكلاسيكية الجديدة لثلاثة عوامل ضرورية لنمو الاقتصاد، فإنها تركز على افتراض أن التوازن المؤقت أو على المدى القصير مختلف عن التوازن على المدى البعيد ولا يتطلب أيًا من العوامل الثلاثة السابقة.

دالة الإنتاج في نموذج النمو الكلاسيكي الجديد:

تدعي النظرية الكلاسيكية الجديدة أن تراكم رأس المال والطريقة التي يُوظف بها رأس المال، عوامل مهمة في تحديد النمو الاقتصادي.

وتمضي النظرية قدمًا لتدعي أن العلاقة بين العمالة ورأس المال في اقتصاد ما هي ما يحدد الناتج الإجمالي لهذا الاقتصاد. أخيرًا، تنص النظرية على أن التقنية تعزز إنتاجية العمل، وترفع بالتالي من إجمالي الناتج عبر زيادة فعالية العمالة. لذا تستخدم دالة إنتاج النموذج الكلاسيكي الجديد في قياس النمو الاقتصادي وحالة التوازن في الاقتصاد. وتأخذ الدالة الصيغة التالية:

$$Y = AF(K, L)$$

حيث:

= Yالدخل أو الناتج الإجمالي المحلي في الاقتصاد.

= Kرأس المال.

= Lكمية العمالة غير الماهرة في الاقتصاد.

= Aالمستوى التقني المُحدد.

وبسبب العلاقة النشطة بين عاملي العمالة والتقنية، غالبًا ما تُصاغ دالة الإنتاج بالمعادلة:

$$Y = F(K, AL)$$

التي تظهر كيف أن التقنية تعزز العمالة واعتماد إنتاجية العمال على المستوى التقني.

افتراضات نموذج النمو الكلاسيكي الجديد:

- رأس المال معرض لتضاؤل العائد: أحد افتراضات هذا النموذج المهمة في حالة كان الاقتصاد مغلقًا.
- الأثر في إجمالي الناتج: مع افتراض ثبات العمالة، دائمًا ما يكون أثر آخر وحدة رأس مال مُجمّعة في إجمالي الناتج أقل من الوحدة التي سبقتها.
- حالة الاقتصاد المستقرة: على المدى القصير، يتباطأ النمو مع تضاؤل عوائد رأس المال ويتحول الاقتصاد إلى ما يسمى «الحالة المستقرة» أو بعبارة أخرى، «حالة ثابتة».

ج .نظرية النمو الداخلي

تتعارض نظرية النمو الداخلي مع النموذج الكلاسيكي الجديد لتقول إن النمو الاقتصادي يتحصل من قوى داخلية وليس عبر قوى خارجية مثل التقدم التقني.

II. الدراسة القياسية:

2- عينة وأدوات الدراسة

يشتمل النموذج المنهجي لهذه الدراسة على: نوع ونطاق الدراسة، والاختيار والمبررات للعينة، وإدارة البيانات وقياس المتغيرات المستخدمة، وكذلك صياغة النموذج التجريبي لأثر الدعم الحكومي.

2-1- نوع ونطاق الدراسة

في هذه الدراسة، سنختبر وجود علاقة المحتملة بين متغيرات الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر. ولقياس هذه العلاقة واختبار فرضيات الدراسة، نستخدم إجمالي الناتج المحلي سنويًا كمتغير تابع. كما سيتم سرد المتغيرات المستقلة بناء على متغيرات الدعم الحكومي التالية: دعم السكن، المنح ذات الطابع العائلي، دعم التعليم، دعم اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، دعم الكهرباء والغاز والماء، دعم معاشات المتقاعدين، الدعم الصحي، دعم المجاهدين، دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة، التحفيزات الجبائية.

2-2- العينة: الاختيار والمبررات

اعتمدنا في دراستنا على بيانات وزارة المالية وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020، وتم اختيار هذه العينة كأطول فترة ممكنة تتوفر فيها بيانات إحصائية كافية لإجراء التحليل الاحصائي. كما تتضمن هذه البيانات مشاهدات حول مؤشرات الدراسة لحالة الجزائر، والمختارة على أساس مدى التوفر الكامل للبيانات في هذه الدول.

2-3- إدارة البيانات

بعد تشخيص بيانات وزارة المالية وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، تبين أن جميع البيانات التي بحوزتنا الممتدة على الفترة 2010-2020، وجدت أنها تحتوي على معلومات كافية، بحيث فيما يخص المتغير التابع (النمو الاقتصادي) أي لا توجد قيم مفقودة، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة (الدعم الحكومي) جميعها لا توجد بها قيم مفقودة ما عدا متغير التحفيزات الجبائية به قيمة مفقودة وغير متوفرة لسنة 2020، بحيث تعذر على الباحثين الوصول إليها. وعليه فإنه يمكن القول بأن البيانات المستخدمة في الدراسة تتضمن المعلومات كافية لإجراء التحليل الاحصائي. كما سنستخدم البرنامج الاحصائي SPSS إصدار 27، لإجراء التحليل الاحصائي لهذه العينة.

2-4- قياس المتغيرات

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة أبعاد بإجمال 11 متغير، يتضمن البعد الأول (النمو الاقتصادي) متغير واحد تابع، والبعد الثاني (الدعم الحكومي الاجتماعي) يتضمن 9 متغيرات مستقلة، أما البعد الثالث (الدعم الحكومي الاقتصادي) فيتضمن متغير مستقل واحد. في الواقع سيتم قياس هذه المتغيرات على مقياس كمي، الجدول رقم (1) يوضح ذلك،

يتضمن هذا الجدول المتغيرات التي تقيس كل بعد، بالإضافة إلى اسم ومصدر وترميز المتغيرات المستخدمة لقياس البعدين.

2-4-1- المتغير التابع

سنستخدم في هذا النموذج، تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية والمقوم بالعملة المحلية (دينار الجزائري) لقياس النمو الاقتصادي. هذه البيانات الأساسية مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات (Office National des Statistiques - ONS).

2-4-2- المتغيرات المستقلة

سنستخدم لقياس حجم الدعم الحكومي الاجتماعي والمقوم بالعملة المحلية (دينار الجزائري) كل من: دعم السكن، المنح ذات الطابع العائلي، دعم التعليم، دعم اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، دعم الكهرباء والغاز والماء، دعم معاشات المتقاعدين، الدعم الصحي، دعم المجاهدين، دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة. كما سنستخدم لقياس حجم الدعم الحكومي الاقتصادي والمقوم بالعملة المحلية (دينار الجزائري) كل من: التحفيزات الجبائية. كل هذه البيانات مأخوذة من وزارة المالية من خلال مشروع التقرير التقديمي لقوانين المالية من سنة 2010 إلى 2020 ويوضح الجدول رقم (1) ملخص المقاييس المستخدمة لقياس المتغيرات التابعة والمستقلة.

الجدول رقم 01 : ملخص المقاييس المستخدمة لقياس المتغيرات التابعة والمستقلة

البعد	المتغير	الرمز	مصدر البيانات	المقياس
النمو الاقتصادي	إجمالي الناتج المحلي	Y	الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)	كمي (رقمي مليون دج)
الدعم الحكومي الاجتماعي	دعم السكن	X1	وزارة المالية من خلال مشروع التقرير التقديمي لقوانين المالية من سنة 2010 إلى 2020	
	المنح ذات الطابع العائلي	X2		
	دعم التعليم	X3		
	دعم اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية	X4		
	دعم الكهرباء والغاز والماء	X5		
	دعم معاشات المتقاعدين	X6		
	الدعم الصحي	X7		

المصدر: من إعداد الباحثين.

	دعم المجاهدين	X8
	دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة	X9
الاقتصادي	التحفيزات الجبائية	X10

2-5- قياس المتغيرات

سيعتمد تحليلنا على نموذج خطي متعدد المتغيرات لشرح تأثير بعدين الدعم الحكومي الاجتماعي والاقتصادي على بُعد النمو الاقتصادي في الجزائر. لقد قمنا بصياغة معادلة رياضية أولية تسمح لنا بتقدير قيم المتغير التابع (النمو الاقتصادي) بواسطة متغيرات مستقلة (دعم السكن، المنح ذات الطابع العائلي، دعم التعليم، دعم اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، دعم الكهرباء والغاز والماء، دعم معاشات المتقاعدين، الدعم الصحي، دعم المجاهدين، دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة، التحفيزات الجبائية).

مما سبق، يمكننا تحديد نموذج الدراسة في شكل معادلة انحدار على النحو التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 + \beta_9 X_9 + \beta_{10} X_{10} + \varepsilon$$

تساعدنا الصيغة أعلاه في تحليل البيانات من خلال الاعتماد على المعلمات غير القياسية للمتغيرات المستقلة. كما أنه يساعدنا في تحديد المتغيرات المستقلة التي تفسر المتغير التابع والمتغيرات التي لا تفسره.

3- النتائج

يتضمن التحليل الإحصائي للبيانات ما يلي: تحليل واقع الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج؛ ومصفوفة الارتباط، والتحليل الإحصائي بالانحدار المتعدد.

3-1- واقع الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

يوضح الشكل رقم(4) أدناه تمثيلا بيانيا لحجم التحفيزات الجبائية المقدمة للمشاريع الاستثمارية خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2020.

الشكل رقم 4: حجم الدعم الحكومي الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

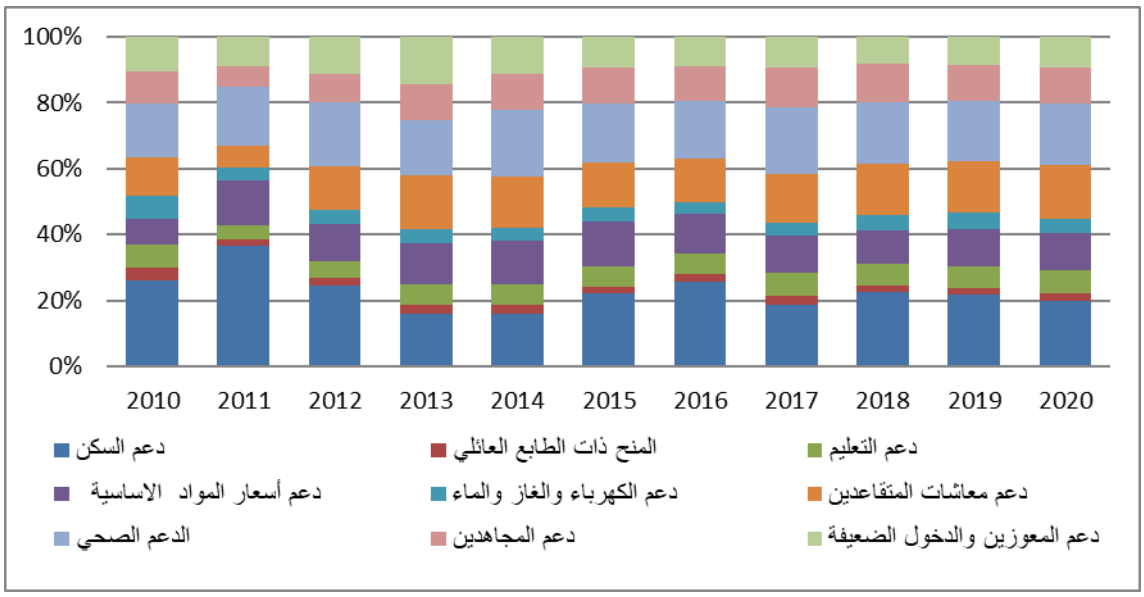

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية.

يوضح الشكل رقم (5) أدناه تمثيلا بيانيا لحجم التحفيزات الجبائية المقدمة للمشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2010-2019.

الشكل رقم 05: حجم الدعم الحكومي الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

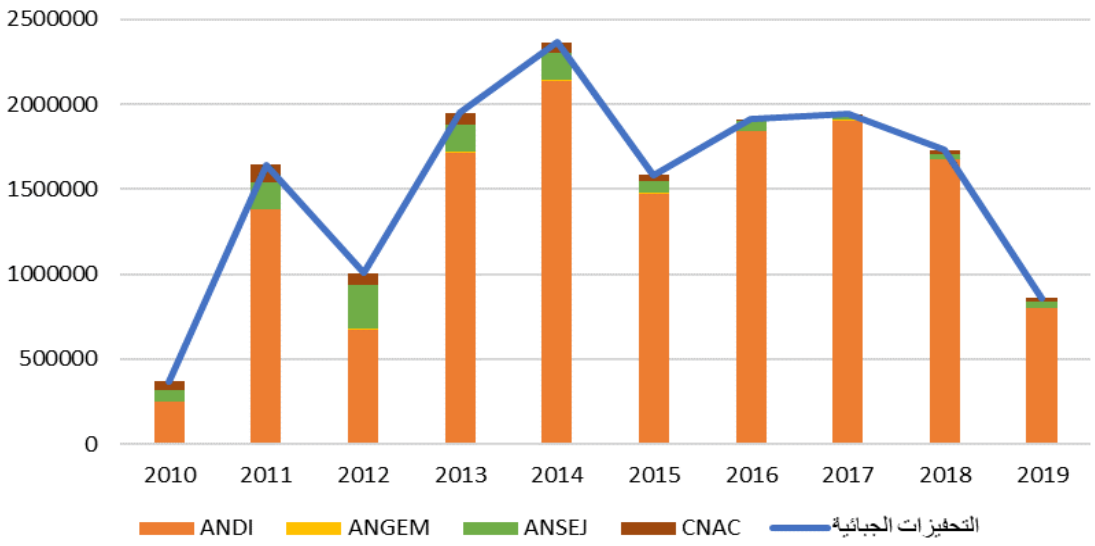

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية.

3-2- تحليل اعتدالية البيانات

على الرغم من أن الأسلوب الرئيسي لتحليل البيانات هو التحليل الإحصائي باستخدام الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، إلا أن التحليل الإحصائي لاعتدالية البيانات مفيد، بحيث سيسمح لنا بمعرفة الجوانب الإحصائية للعينة، مما يعطي صورة أكثر دقة لمعرفة شكل التوزيع للمتغيرات النموذج. ويصف الجدول رقم (2) نتائج اختبار شابيرو ويلك لقياس اعتدالية البيانات لكل متغير.

الجدول رقم 02: نتائج اختبار اعتدالية البيانات

المتغير	شابيرو ويلك	
	الاحصائية	مستوى الدلالة
X1	0,837	0,029
X2	0,756	0,003
X3	0,923	0,348
X4	0,903	0,201
X5	0,873	0,086
X6	0,772	0,004
X7	0,792	0,007
X8	0,763	0,003
X9	0,956	0,715
X10	0,902	0,197

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الإحصائي SPSS إصدار 26.

اعتمدنا على اختبار شابيرو ويلك نظرا لصغر حجم العينة، ومنه نلاحظ ان المتغيرات: المنح ذات الطابع العائلي (X2)، دعم معاشات المتقاعدين (X6)، دعم المجاهدين (X8)، دالة احصائيا وهذا يعني انها لا تتوزع توزيعا طبيعيا، لذلك قررنا استبعادها وإسقاطها من النموذج المقدر.

3-3- تحليل مصفوفة الارتباط

يعتبر تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة للنموذج مهم جدا، بحيث يسمح لنا بالتعرف على احتمال وجود مشكلة التعدد الخطي في نموذج الانحدار (Multicollinearity).

الجدول رقم 03: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	X1	X3	X4	X5	X7	X9	X10
X1	1						
X3	- 0,297	1					
X4	0,615	0,075	1				
X5	0,304	- 0,101	- 0,219	1			
X7	0,532	0,294	0,792	- 0,117	1		
X9	0,090	- 0,340	0,516	- 0,412	0,273	1	
X10	- 0,135	0,355	0,472	- 0,765	0,363	0,315	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الإحصائي SPSS إصدار 26.

يساعد تحليل الارتباط في الجدول رقم (3) في الكشف عن مشاكل العلاقة الخطية المتعددة المحتملة في النموذج. لم نجد مشكلة العلاقة الخطية المتعددة بحساب معاملات الارتباط الجزئية بين المتغيرات المستقلة. بحيث نلاحظ أن أكبر قيمة الارتباط بينهم لا تتجاوز 79.2%، وهو أقل من الحد المسموح به عمومًا وهو 80% عند اللجوء إلى ارتباط بيرسون الثنائي.

3-4- النتائج الأساسية

يسمح استخدام الانحدار المتعدد في الجدول رقم 4 بحساب القوة التفسيرية للنموذج. بحيث تم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares - OLS)، كما تضمن اختبار النموذج المتغيرات (X1، X3، X4، X5، X7، X9، X10). تحتوي هذه الأخيرة على 11 مشاهدة، على مدار 11 عام، ممثلة في فترة العينة (2010 - 2020).

الجدول رقم 04: ملخص تحليل الانحدار (النمو الاقتصادي)

معامل الارتباط r	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$
0.998	0.997	0.982

النموذج: (القيمة الثابتة)، دعم السكن (X1)، دعم التعليم (X3)، دعم اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية (X4)، دعم الكهرباء والغاز والماء (X5)، الدعم الصحي (X7)، دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة (X9)، التحفيزات الجبائية (X10).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الإحصائي SPSS إصدار 26.

الآن، دعونا نختبر الأهمية المعنوية والقوة التفسيرية لنموذج الانحدار. بحيث نلاحظ من الجدول رقم (4) أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (النمو الاقتصادي) علاقة موجبة وقوية جدا، وتساوي (0.998) كما يوضحه معامل الارتباط (r) للنموذج. أما بالنسبة للقوة التفسيرية للنموذج أو نسبة التباين كما يوضحه معامل التحديد R^2 والتي تساوي (99.7%) وهذه النسبة قريبة جدا من معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ والذي يساوي (98.2%)، وهو ما ينتج عنه أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر ما نسبته (98.2%) من التغير (التباين) الحاصل في المتغير التابع وهي نسبة جيدة ومقبولة.

كما يوضح الجدول رقم (5) نتيجة تحليل الانحدار. من هذه النتائج، يمكننا تحديد أهمية المتغيرات المستقلة بناءً على الاختبار (Sig t-Student، P> |t|). حيث أن قيمة بيتا القياسية (β)، والتي يمكنها ترتيب قوة تأثير هذه المتغيرات (الدلالة) على المتغير التابع.

الجدول رقم 05: نتيجة تحليل الانحدار

النموذج	المعاملات المعيارية Coef.	الخطأ المعياري Std. Err.	اختبار t	احتمال الخطأ P>|t|
القيمة الثابتة	-	32,129	-5,163	0,014

0,207	1,602	0,022	0,154	**X1**
0,001	12,291	0,184	0,931	**X3**
0,025	-4,164	0,083	- 0,494	**X4**
0,018	4,730	0,242	0,371	**X5**
0,029	3,950	0,054	0,321	**X7**
0,163	1,840	0,086	0,141	**X9**
0,088	2,500	0,000	0,222	**X10**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الإحصائي SPSS إصدار 26.

الآن، دعونا نتحقق من دلالة معلمات المتغيرات. نستطيع أن نشير إلى أن معظم المتغيرات ذات دلالة إحصائية على المستوى: P-Value <0.05.

تظهر نتائج نموذج الانحدار المتعدد المبينة في الجدول رقم (5) أعلاه:

أن معامل "X3" (0,931) يختلف اختلافًا كبيرًا عن (0) باستخدام مستوى الدلالة 0.05 لأن قيمته (p) تساوي (0,001)، وهي أصغر من 0.05 (P>|t| = 0,001 <0.05). مما يعني أن متغير دعم التعليم "X3" يؤثر بشكل إيجابي على إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) "Y"، أي أنه كلما تغير حجم "دعم التعليم" بوحدة واحدة (مليون دينار جزائري) سوف يرتفع إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) بـ (0,931) وحدة (مليون دينار جزائري).

كما يختلف معامل "X4" (0,494 -) اختلافًا كبيرًا عن (0) باستخدام مستوى الدلالة 0.05 لأن قيمته (p) تساوي (0,025)، وهي أصغر من 0.05 (P>|t| = 0,025 <0.05). مما يعني أن دعم اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية "X4" يؤثر بشكل سلبي على إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) "Y"، أي أنه كلما تغير دعم اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية بوحدة واحدة (مليون دينار جزائري) سوف ينخفض إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) بـ (0,494) وحدة (مليون دينار جزائري).

أما بالنسبة لمعامل "X5" (0,371) اختلافًا كبيرًا عن (0) باستخدام مستوى الدلالة 0.05 لأن قيمته (p) تساوي (0,018)، وهي أصغر من 0.05 (P>|t| = 0,018 <0.05). مما يعني أن دعم الكهرباء والغاز والماء "X5" يؤثر بشكل إيجابي على إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) "Y"، أي أنه كلما تغير دعم الكهرباء والغاز والماء بوحدة واحدة (مليون دينار جزائري) سوف يرتفع إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) بـ (0,371) وحدة (مليون دينار جزائري).

وبالنسبة لمعامل "X7" (0,321) اختلافًا كبيرًا عن (0) باستخدام مستوى الدلالة 0.05 لأن قيمته (p) تساوي (0,029)، وهي أصغر من 0.05 (P>|t| = 0,029 <0.05). مما يعني أن الدعم الصحي "X7" يؤثر بشكل إيجابي على إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) "Y"، أي أنه كلما تغير الدعم الصحي بوحدة واحدة (مليون دينار جزائري) سوف يرتفع إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) بـ (0,321) وحدة (مليون دينار جزائري).

أما فيما يخص معاملات "X1: دعم السكن (0,154)، "X9: دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة (0,141)"، و"X10: التحفيزات الجبائية (0,222)" فهي لا تختلف بشكل كبير من الناحية الإحصائية عن (0) باستخدام مستوى الدلالة 0.05، لأن قيمة (p) هي بالتأكيد أكبر من 0.05، بحيث ($P>|t| = 0,207$ <0.05)، ($P>|t| = 0,163$ <0.05)، و($P>|t| = 0,088$ <0.05) على التوالي. وعليه فإن دعم السكن "X1"، ودعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة "X9"، والتحفيزات الجبائية "X10"، لا تؤثر على إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) "Y".

3-5- معادلة تحليل الانحدار المتعدد (النمو الاقتصادي)

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد، سنقوم بتحليل المتغيرات الدالة عند مستوى الثقة 5% (دعم السكن "X1"، دعم التعليم "X3"، دعم اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية "X4"، دعم الكهرباء والغاز والماء "X5"، الدعم الصحي "X7"، دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة "X9"، التحفيزات الجبائية "X10"). على المتغير التابع (إجمالي الناتج المحلي "Y") حسب النموذج، مبينًا اتجاه التأثير (سلبيًا أو إيجابيًا) كما هو موضح في الجدول (.6). كما سنقدم في هذا الجزء أيضًا نموذج الانحدار التجريبي الذي تم تقديمه في المعادلة التجريبية التالية:

$$Y = 0.154\,X_1 + 0.931\,X_3 - 0.494\,X_4 + 0.371\,X_5 + 0.321\,X_7 + 0.141\,X_9 + 0.222\,X_{10} + \varepsilon$$

الجدول رقم 06: أثر متغيرات الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي

الفرضيات	المتغيرات	احتمال الخطأ P>|t|	القرار	الاتجاه المتوقع للأثر	النتيجة	نتيجة اختبار الفرضية
H1	X1	0,207	غير دال	+	+	**غير محققة**
	X2	/	/	+	/	**غير محققة**
	X3	0,001	دال	+	+	**تحققت**
	X4	0,025	دال	+	-	**تحققت**
	X5	0,018	دال	+	+	**تحققت**
	X6	/	/	+	/	**غير محققة**
	X7	0,029	دال	+	+	**تحققت**
	X8	/	/	+	/	**غير محققة**
	X9	0,163	غير دال	+	+	**غير محققة**
H2	X10	0,088	غير دال	-	+	**غير محققة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الإحصائي SPSS إصدار 26.

- مناقشة نتائج الدراسة:

ولمعالجة مشكلة الدراسة التي ركزت على السؤال التالي: "ما مدى أثر الدعم الحكومي الاجتماعي والاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020؟"، وفي إطار التحقق من النموذج النظري للدراسة من خلال اختبار الفرضيات تبين أن: دعم التعليم "X3"، دعم الكهرباء والغاز والماء "X5"، الدعم الصحي "X7". تؤثر بشكل إيجابي على إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) "Y" في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020. أما فيما يخص دعم اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية "X4" يؤثر بشكل سلبي على إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) "Y" في الجزائر خلال نفس الفترة، وسنعرض الأسباب بالتفصيل أثناء مناقشة النتائج، والشكل رقم (6) الموالي يعرض النموذج التجريبي المتوصل إليه في الدراسة.

الشكل رقم 06: يبين النموذج النظري للدراسة

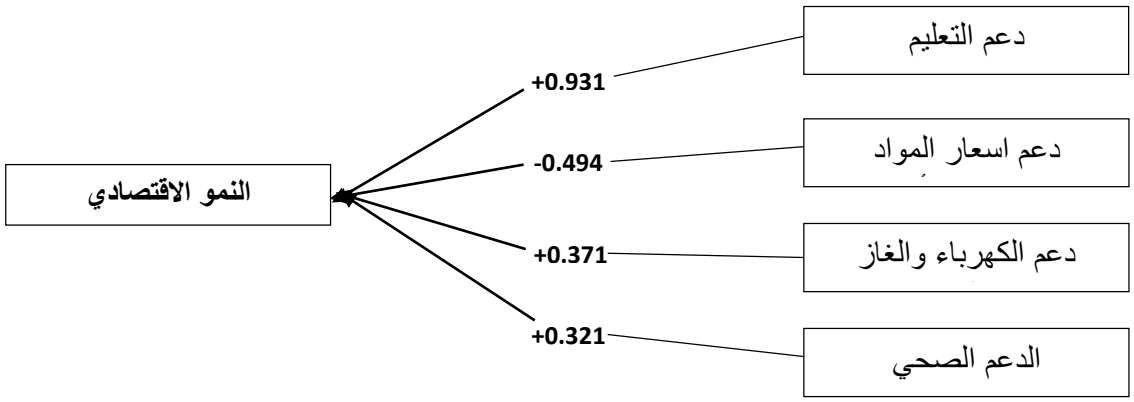

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS إصدار 26.

في إطار اختبار فرضيتي الدراسة، وجدنا أن الفرضية الأولى التي تشير إلى التأثير الإيجابي للدعم الحكومي حسب متغيرات بُعد الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين دعم التعليم "X3"، دعم الكهرباء والغاز والماء "X5"، الدعم الصحي "X7" وإجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) "Y". أما فيما يخص دعم اسعار المواد الاستهلاكية الأساسية "X4" فهي تؤثر بشكل سلبي على إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) "Y" في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020. وعليه، فإن الفرضية الأولى القائلة بأن " الدعم الحكومي الاجتماعي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر" مقبولة حسب نتائج الدراسة.

بهذا الصدد، تجدر الإشارة أنه يوجد توافق بين النتائج المتحصل عليها من دراستنا هذه ونتائج الدراسات السابقة، لاسيما دراسة سي محمد كمال و بن حبيب عبد الرزاق، التي توصلت إلى أن الدعم الإجتماعي يؤثر إيجاباً على النمو الإقتصادي، فكلما زاد المتغير المستقل زاد التابع، باستثناء دعم السلع والخدمات، الذي يؤثر هذا الأخير سلباً على النمو الإقتصادي، فكلما زاد المتغير المستقل انخفض المتغير التايع، النقطة التي لم تتطرق لها الدراسة سالفة الذكر.

أما الفرضية الثانية، التي تشير إلى التأثير الإيجابي للدعم الحكومي حسب متغير البُعد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020، فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفيزات الجبائية "X10" وإجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) "Y". وعليه، فإن الفرضية الثانية القائلة بأن " الدعم الحكومي الاقتصادي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر" غير محققة وغير مقبولة حسب نتائج الدراسة.

في هذا السياق، يجدر التنويه إلى أن الدراسات السابقة لم تتطرق لهذه الفرضية، حيث ركزت جلها على على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي، غير أن النتائج المتحصل عليها خلال دراستنا تشير إلى عدم تحقق هذه الفرضية التي تقضي بوجود علاقة طردية بين كل من الدعم الإقتصادي المتمثل في التحفيزات الجبائية (النفقات الضريبية)، والنمو الإقتصادي.

وفي الأخير سنعرض في الجدول رقم (7) ملخصًا لنتائج الدراسة للتحقق من الفرضيتين.

الجدول رقم 07: ملخص نتائج التحقق من الفرضيات

الفرضيات	صياغة الفرضية	نتيجة الاختبار
H1	الدعم الحكومي الاجتماعي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر	محققة جزئيا
H2	الدعم الحكومي الاقتصادي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر	غير محققة

المصدر: من إعداد الباحثين.

الخاتمة:

من خلال معالجتنا لموضوع أثر الدعم على النمو الإقتصادي توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها أن سياسة الدعم في الجزائر تعتبر سياسة شاملة، إذّ يستفيد منها كل طبقات المجتمع وشرائحه باختلاف مستوياتهم المعيشية. كما أن اهتمام الجزائر بشكل أكبر بدعم قطاع الصحة والسكن. وأخيرا فإن نظم الدعم المطبقة حاليه تشكل عبئاً على الميزانية العامة للدولة وسبب رئيسي لتفاقم العجز الموازني.

التوصيات:

بناءً على ماسبق يمكننا تقديم التوصيات التالية:

-ضرورة التوجه إلى إصلاح نظام الدعم بالإنتقال من الدعم الموجه إلى الدعم المباشر بغية المحتفظة على الموارد من خلال استهداف الفئات المعنية بالدعم دون غيرها؛

-إنشاء قاعدة بيانات رقمية لإحصاء وضبط مستويات الدخول لتحديد الفئات التي هي بحاجة إلى الدعم بدقة؛

-العمل على تنويع الإقتصاد الجزائري من خلال فتح باب الإستثمار الخارجي قصد تمويل الإقتصاد لرفع المستوى المعيشي للمواطنين مع الإستغناء التدريجي عن الدعم؛

-العمل على العثور على مصادر طبيعية أخرى للطاقة من أجل التخفيف من إستهلاك الكهرباء المدعم؛

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الرسائل:

- العوفي حكيمة، **السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2016.

المجلات والدوريات الوطنية والدولية المحكمة:

- حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية، **إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، ديسمبر 2018.
- كمال قويدري، **دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، ديسمبر 2015.

التقارير والأبحاث الوطنية والدولية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2012.
- الجزائر، وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية، (التقرير التقديمي لقانون المالية 2022).
- صندوق النقد العربي، **نافذة على طريق الإصلاحات: إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي– دولة الإمارات العربية المتحدة،2019.
- وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، **السياسات الحكومية في مجال التضامن الاجتماعي**، أوت 2015.

الجرائد الرسمية والقوانين:

- القانون **84-17** المؤرخ في 17 جويلية 1984 **المتعلق بقوانين المالية**، المعدل والمتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم **22-254** المؤرخ في 2 يوليو 2022، الذي يحدد **شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة** ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها.
- المرسوم التنفيذي رقم 05-13 المؤرخ في 09 يناير 2005، المحدد لقواعد تسعير الخدمات العمومية للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير وكذا التعريفات.

المراجع باللغة الأجنبية:

Rapports :

-Gouvernement Algérienne,Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement: Rapport National 2000-2015, Juin 2016.

-Gouvernement Algérienne, Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement: Rapport National 2000-201", Op.Cit.,

-Gouvernement Algérienne, Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement: Rapport National 2000-2015, Op.Cit.,

-Ministère Des Finances d'Algérie, Note De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2015, Septembre 2014,

-Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville, **Politique gouvernementale dans le domaine de l'habitat, de l'urbanisme et de la vill**", rapport établi en 2015..

−Ministère Des Finances d'Algérie, **Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2014**, septembre 2014.

−Ministère Des Finances d'Algérie, **Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2016**, Septembre 2015.

−Ministère Des Finances d'Algérie, **Rapport De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2014**, septembre 2014 .

−Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale, CNAS, **Allocations Familiales**, 2018.

مواقع الانترنت:

- https://www.ibelieveinsci.com/<fbclid=IwAR2pt0xbBoRvHqlLX3uD9F7Es2Hq_NUxIcW6eGW5uqZidrMK_5xogs2Q15k#:~:text=النمو%20الاقت%20أحيانًا%20البديلة%20المقاييس%20بعض%20تستخدم%20في,صادي%20هو%20الزيادة%20 **, visited on 24.10.2022**